

فعلم أن مقابله مشهور وهو عدم الصحة .

ومن قاعدته أنه إذا كان الشاذ يفهم من المشهور فإنه يسكت عن ذكره، وإن لم يفهم ذكره تارة بعد [المشهور، وتارة يقصد الاختصار فيذكره قبل التشهير،] ⁽²³⁶⁾ فالأول كقوله في الزكاة: ⁽²³⁷⁾ «فالمشهور يعتبر ⁽²³⁸⁾ الخالص، وقيل يعتبر الأكثر، والثاني كقوله في زكاة الخلطة ⁽²³⁹⁾: «وإذا وجب جزء تعين أخذ القيمة لا جزء على المشهور»، فيقابل المشهور قوله لا جزء .

[فصل ⁽²⁴⁰⁾]

ومن قاعدته ⁽²⁴¹⁾ إذا ذكر حكم مسألتين، وذكر المشهور بعدهما، فإن المشهور يعود إلى المسألة الثانية، كقوله: ⁽²⁴²⁾ «ويستتر ⁽²⁴³⁾ العريان بالنجس وبالحرير على المشهور»، فالخلاف راجع إلى الحرير فقط، وأما النجس فلا خلاف أنه يصلي فيه ⁽²⁴⁴⁾ إذا عدم الساتر .

وكقوله في الظهار ⁽²⁴⁵⁾: «وينقطع ⁽²⁴⁶⁾ التابع ويبطل بتقديم الإطعام على المشهور»، فالمشهور راجع إلى الإطعام ⁽²⁴⁷⁾ فقط، [وكقوله: «والمني بالماء /

[1/10]

(236) ما بين القوسين ساقط من (ح) .

(237) انظر جامع الأمهات ورقة 33 (أ) .

(238) في النسخة التي بين أيدينا من جامع الأمهات «بحسب» .

(239) انظر جامع الأمهات ورقة 39 (ب) .

(240) ما بين القوسين ساقط من (ح) .

(241) في (ح) ومن قاعدته أنه .

(242) انظر جامع الأمهات ورقة 17 (أ) في شروط الصلاة .

(243) في الأصل و (ح): ويصلي .

(244) في (ح)، (ت): به .

(245) في (ت): المظاهر .

(246) في (ح): ينقطع .

(247) في (ح)، (ت): الطعام .